التحقق بالمقارنة مع الخطاب الشفهي

بيان السيدة هالة بوقعيقيص
إحاطة لمجلس الأمن حول ليبيا
9 أكتوبر 2024

السيد الرئيس، السيدات والسادة الحضور،

في مستهل هذه الكلمة، أود أن أعرب عن شكري وامتناني لإتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطتي أمامكم اليوم. أنا هالة بوقعيقيص، محامية وامرأة ليبية فخورة بوطنها. عشت حياتي في ليبيا إلى أن أجبرتني الظروف على مغادرتها بحثا عن حياة أكثر أمنا واستقرارا. اليوم، أتحدث إليكم بصفتي ممثلة عن المجموعة الاستشارية الليبية حول المرأة والسلام والأمن، وهي تجمّع يضم نخبة من أبرز القيادات النسائية الليبية في المجتمع المدني، اللاتي يعملن بجهد لتعزيز دور المرأة في عمليات السلام والأمن في ليبيا.

انضممت إلى المجتمع المدني في عام 2015، في وقت كان فيه النشاط المدني يواجه ظروفا صعبة، تماما كما هي الأوضاع اليوم. في ذلك الحين، وكما هو الحال الآن، عملتُ جنبا إلى جنب مع آلاف النساء من مختلف أنحاء ليبيا، وكنّا نناضل من أجل تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة الليبية، ونتقاسم حلما مشتركا بمستقبل أفضل. وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي الذي واجهناه، كان هناك شيء واحد فقط ثابت لم يتغير: إصرارنا الراسخ وعزيمتنا التي لا تلين على بناء مستقبل آمن ومزدهر لليبيا.

السيدات والسادة الحضور،

أود أن أبدأ أوّلا بالتأكيد على نقطة هامة: لا يمكن تحقيق السلام في ليبيا دون تحقيق العدالة، لا سيّما للنساء اللاتي فقدن حياتهن دفاعا عن حقوقهن. العدالة لسلوى بوقعيقيص، ولكل القيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي أعلين أصواتهن وسعين من أجل إنهاء الصراع، واللاتي كنّ يستحققن حياة أفضل! العدالة أيضا للنساء اللواتي لا يزلن يعانين بسبب هذا الصراع! لكن هذه العدالة لا يمكن أن تتحقق دون معالجة آثار الصراع المترتبة على حقوق النساء، وضمان مشاركتهن الفعالة في عملية السلام-خصوصًا في ظل الجمود السياسي الحالي-، والاعتراف بالدور الحاسم الذي تلعبه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

على الرغم من الوعود المتكررة من مختلف الأطراف السياسية بالالتزام بمبادئ حقوق الإنسان كما نصت عليها خارطة الطريق السياسية[1]، فإن التقدم المحرز على أرض الواقع لا يزال ضئيلا جدّا. حيث لا تزال النساء في ليبيا يواجهن تحديات كبيرة، من بينها القيود المفروضة على حركتهن من قبل الحكومتين[2]، بالإضافة إلى القرارات التقييدية التي تهدف إلى الحد من أنشطة منظمات المجتمع المدني النسائية التي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين[3]. علاوة على ذلك، تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان[4] لاستهداف ممنهج، لا سيما من خلال جرائم الكراهية عبر الإنترنت والأعمال الانتقامية.

بينما نحتفل هذا الشهر بالذكرى الرابعة والعشرين لأجندة المرأة والسلام والأمن، من المهم أن نُسلط الضوء على استمرار غياب مشاركة المرأة في العملية السياسية وبناء السلام في ليبيا. هذا الغياب يشمل أيضا محادثات السلام التي تقودها مسارات برلين، حيث لم تُدمج حقوق المرأة في هذه النقاشات.

وعلى الرغم من أن النساء هن الأكثر تضررا من آثار العسكرة في ليبيا، إلا أنهن كن غائبات بشكل ملحوظ عن مفاوضات وقف إطلاق النار[5]، وبالتالي تم استبعادهن من المناقشات الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وإصلاح القطاع الأمني. وعليه، يجب على بعثة الأمم المتحدة

للدعم في ليبيا أن تبذل جهودا أكبر لضمان مشاركة النساء بشكل كامل وفعّال في جميع عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بترتيبات وقف إطلاق النار، خصوصا في اللجنة الفرعية المعنية بخطاب الكراهية والجرائم الإلكترونية، لا سيّما تلك التي تستهدف النساء[6].

ليبيا دولة تواجه أزمات اقتصادية متعددة، وهذه الأزمات لم تلعب فقط دورا هاما في الصراع القائم، بل كان لها تأثير كبير وبشكل غير متناسب على النساء الليبيات. على سبيل المثال، تعتمد النساء بشكل كبير على برامج الحماية الاجتماعية[7]، مما يجعلهن أكثر عرضة للتأخيرات التي تحدث في الدفوعات والناتجة عن الانقسامات في السياسات النقدية والمالية. كما أن السياسات الأخيرة المتعلقة بتخفيض قيمة العملة قد أثرت بشدة على النساء في القطاع غير الرسمي، مما أثر سلبا على قدرتهن على دعم أسرهن في ظل زيادة التضخم[8]. إضافة إلى ذلك، تأثرت النساء في كلا القطاعين، الرسمي وغير الرسمي، بشكل كبير بجائحة كورونا[9].

وعلى الرغم من ذلك، كانت مشاركة النساء في المسار الاقتصادي رمزية إلى حد كبير[10]. وقد شاركتُ أنا شخصيا في المسار الاقتصادي لعملية السلام الأخيرة، بما في ذلك دعم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تسهيل المشاورات مع النساء قبل جلسات منتدى الحوار السياسي الليبي. ولكن، عندما تم تقديم خارطة الطريق الاقتصادية إلى المنتدى، لم يكن هناك سوى 3 نساء فقط (6%) عضوات في هذا المسار. وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة المرأة لاحقا إلى 22%، إلا أن هذا الارتفاع جاء في فترة كان فيها المسار غير نشط. ونتيجة لذلك، لم تنجح خارطة الطريق المعتمدة في يناير 2020[11] في إدماج وجهات نظر النساء. علاوة على ذلك، لا تشغل أي امرأة حاليا أي مناصب رسمية تتضمن الإشراف على صنع السياسات النقدية والمالية أو التجارية في البلاد.

كما أنه على الرغم من التزام خارطة طريق الحوار السلمي بتخصيص 30% على الأقل من المناصب القيادية في الحكومة للنساء[12]، إلا أنهن لا يشغلن حاليا سوى 15% من هذه المناصب[13]؛ إذ لا تزال النساء مهمشات من قبل مختلف الأطراف السياسية في ليبيا، حيث لم يتم فقط استبعادهن من لجنة المفاوضات 6+6[14]، بل لم يتم استشارة أي مجموعات نسائية حتّى بشأن نتائج اللجنة. ورغم تعديل القوانين الانتخابية في عام 2023، إلا أنها لم تحقق الطموحات النسائية في الشمولية السياسية. وفي حين أنّ قانون الانتخابات الجديد يشمل نظام "القوائم التناوبية" في قوائم المرشحين لتعزيز تمثيل المرأة في مجلس النواب[15]، إلا أن الحصة المخصصة لهن غير محددة بشكل واضح[16]. علاوة على ذلك، تم تخصيص ستة مقاعد فقط للنساء في الانتخابات البرلمانية، موزعة بالتساوي على المناطق الثلاث، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة تبلغ 6.5% من إجمالي المقاعد[17]. كما لم يتناول القانون قضية العنف ضد المرأة خلال العملية الانتخابية، ولم يتضمن عقوبات رادعة لمثل هذه الجرائم، مما فوّت فرصة هامة لضمان حماية المرأة ومشاركتها الفعالة في الانتخابات المقبلة.

أما فيما يتعلق بجهود المصالحة، فإن غياب المشاركة الفعليّة للنساء - بدءًا من الاستشارات وتطوير رؤية شاملة إلى صياغة القوانين ذات الصلة - يُعتبر أمرا مقلقا للغاية، حيث إنه يضعف شمولية العملية وبالتالي فعاليتها[18].

السيدات والسادة الحضور،

لا تدعوا الشعور الزائف بالاستقرار السياسي في ليبيا يخدعكم. فخلف هذا الاستقرار، تتآكل المؤسسات، وتُبدد الثروات، وتتعمق الانقسامات، ويتفكك النسيج الاجتماعي للأمة. إن حلم ليبيا في بناء دولة ديمقراطية مزدهرة يظل بعيد المنال ما لم يتم معالجة الأخطاء السابقة.

من ناحية أخرى، تلجأ العديد من الأطراف إلى استخدام تفسيرات متباينة لبنود الاتفاق السياسي الليبي، مما أسهم بشكل كبير في إضعاف الشرعية. فعلى سبيل المثال، أدّى النزاع الأخير حول شرعية إقالة إدارة مصرف ليبيا المركزي إلى تفاقم الانقسامات في البلاد، مما أثر سلبا على حياة الليبيين من خلال زيادة انعدام الأمن، والتضخم الاقتصادي، وتدهور الخدمات العامة[19].

هذا وتُعد جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدفع المفاوضات نحو حوار سياسي ليبي جديد خطوة واعدة لتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، إذا استندت هذه الوساطة إلى مبدأ تقاسم السلطة بدلا من تقاسم المسؤولية، فقد يؤدي ذلك إلى تعزيز نفوذ معرقلي السلام بدلاً من تحقيق نتائج فعّالة. لذا، من الضروري أن تكون المساءلة في قلب هذه العملية. وهذا يعني أنه يجب عدم التهاون مع المساءلة تجاه انتهاكات حقوق الإنسان بحجة تسريع التوصل إلى اتفاقات سياسية.

السيدات والسادة الحضور،

لا تزال جهود تفعيل المصالحة الوطنية تواجه عقبات كبيرة بسبب هيمنة المصالح السياسية الضيقة للجهات الوطنية والدولية على حد سواء. هذه المصالح لا تعكس تطلعات الشعب الليبي، ولا تقدم رؤية واقعية لكيفية تنفيذ عملية المصالحة.

لن تنجح أي عملية مصالحة وطنية ما لم تأخذ بعين الاعتبار حقوق الضحايا على مدار تاريخ ليبيا، بما في ذلك حقوقهم في العدالة والمساءلة والتعويضات. يجب أيضًا ضمان مشاركتهم الفعالة في العملية الانتقالية من أجل تعزيز الثقة بين جميع الليبيين ووضع حجر الأساس لدولة موحدة وقوية.

السيدات والسادة الحضور،

أود أن أختتم كلمتي بمناشدة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات التالية:

- تعيين ممثل(ة) خاص(ة) جديد(ة) للأمين العام في ليبيا بشكل عاجل، تكون له/ها بالقدرة على تسهيل انتقال ليبيا نحو دولة ديمقراطية من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

- تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة 12 شهرًا كاملة.

- المطالبة بإنهاء جميع أشكال الترهيب والهجمات والأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق المرأة، وبناة السلام، ومنظمات المجتمع المدني، والنساء الناشطات سياسيا. كما يجب رفع جميع التدابير القمعية المفروضة حاليا على المجتمع المدني، وإصدار قوانين تهدف إلى حماية النشاط المدني وضمان حقوقه. علاوة على ذلك، وفي ظل هذه الظروف القمعية، ينبغي منح بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تفويضا خاصا لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تقديم الدعم للأشخاص المعرضين للخطر. ويجب على البعثة أيضا العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات الليبية لمعالجة الوضع العام لحقوق الإنسان داخل البلاد.

- يجب على بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تعطي الأولوية لأجندة "المرأة والسلام والأمن" ضمن مهامها، بما في ذلك ضمان مشاركة النساء بشكل كامل ومتساوٍ وفعّال وآمن في جميع الأنشطة وعمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في ليبيا. كما ينبغي إدماج منظور النوع الاجتماعي في كافة المناقشات المتعلقة بالعملية السياسية، والأمن، والاقتصاد، وآثار تغير المناخ التي تنعكس سلبا على النساء بشكل خاص. أيتها السيدات، أيها السادة، لا يمكن تحقيق السلام في الدولة الليبية من دون مشاركة نسائها.

- تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يجب تشكيل فريق مستقل من الخبراء الليبيين لمراجعة وتقديم المشورة بشأن البنود الإشكالية في الاتفاق السياسي، خاصة تلك المتعلقة بتعيين أو إقالة كبار المسؤولين، والحكومة، ومصرف ليبيا المركزي. كما يجب على هذا الفريق تقديم توجيهات قانونية حول إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مستقلة، وإنهاء المراحل الانتقالية، واستعادة الشرعية. من المهم أيضا أن يضم هذا الفريق نساء وشبابا لضمان شمولية قراراته.

- حث جميع الأطراف على العمل فورا على إحياء مسار المصالحة الوطنية وإطلاق عملية شاملة تركز على العدالة وحقوق الإنسان، وتضمن عدم تكرار الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة. ينبغي أن تضمن هذه العملية مشاركة حقيقية وفعالة للمرأة، والمجموعات المهمشة، والضحايا، والناجين، ومنظمات المجتمع المدني.

لا بدّ من تحقيق العدالة للنساء في ليبيا، سواء اللواتي فقدن حياتهن أو اللواتي يواصلن حمل أعباء معاناة بلدنا على أكتافهن! لقد حان الوقت للتحرك، من أجلهن ومن أجل مستقبل ليبيا.

شكرا،

---

[1] الفريق العامل الخاص بعملية برلين حول القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، "المبادئ الأساسية لخارطة طريق قائمة على الحقوق نحو تحقيق سلام مستدام في ليبيا"، 6 نوفمبر 2020.
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/civil_society_principles_doc_for_lpdf_eng_-_7_nov_2020_0.pdf.

[2] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "ليبيا: خبراء يعربون عن قلقهم بشأن السياسة التمييزية التي تقيد حركة النساء والفتيات المسافرات إلى الخارج"، 20 يوليو 2023.
https://www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/libya-experts-troubled-discriminatory-policy-restricting-movement-women-and

3 محامون من أجل العدالة في ليبيا، "مقموعون ومهمشون: العنف المنهجي ضد المجتمع المدني في ليبيا"، 25 مارس2024 .
https://www.libyanjustice.org/news/suppressed-and-marginalised-systematic-violence-against-civil-society-in-libya.

[4] محامون من أجل العدالة في ليبيا، "مقموعون ومهمشون: العنف المنهجي ضد المجتمع المدني في ليبيا"، الصفحات 11-12، 25 مارس 2024؛
https://www.libyanjustice.org/news/suppressed-and-marginalised-systematic-violence-against-civil-society-in-libya؛ زيارة إلى ليبيا - تقرير المقرر الخاص المعني بالعنف ضد النساء والفتيات، وأسبابه وآثاره"، الفقرات 47-51، 4 مايو 2023. A/HRC/53/36/Add.2,
https://undocs.org/A/HRC/53/36/Add.2

[5]" اتفاق لوقف إطلاق نار كامل ودائم في ليبيا"، 23 أكتوبر 2020.
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/ceasefire_agreement_between_libyan_parties_english.pdf.

[6] قرار مجلس الأمن 2702 (2023)؛ https://undocs.org/s/res/2702(2023).

[7] عبير امناني وأملز الفارسي، "قوانين الضمان الاجتماعي في ليبيا: منظور قائم على النوع الاجتماعي"، 2020. https://library.fes.de/pdf-files/bueros/libya-office/16680.pdf

[8] تصريحات نائبة الممثل الخاص للأمين العام، خوري، 19 يونيو 2024، https://unsmil.unmissions.org/dsrsg-kourys-remarks-libya-un-security-council-19-june-2024.

9 على سبيل المثال، انظر مبادرة التغيير السلمي، "تقييم كوفيد-19 والنوع الاجتماعي في ليبيا"، ديسمبر 2020، https://peacefulchange.org/wp-content/uploads/2021/04/Gender-and-COVID-19-in-Libya-Assessment_PCi_2020-1.pdf

[10]هيئة الأمم المتحدة للمرأة: تعميم المنظور القائم على مراعاة الفوارق بين الجنسين في المسار الاقتصادي الليبي"، سبتمبر 2022،
https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/09/gender-mainstreaming-in-the-economic-track-for-libya.

[11] "مؤتمر برلين حول ليبيا - نتائج المؤتمر"، 19 يناير 2020.
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/berlin_conference_communique.pdf.

[12] منتدى الحوار السياسي الليبي، "خارطة الطريق 'للمرحلة التحضيرية لحل شامل'"، المادة 5.6، 2021،
https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/lpdf_-_roadmap_final_eng_0.pdf.

[13] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، "عضوات مجلسي الأعلى للدولة والنواب ينضممن الى الأصوات المنادية بتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان الليبي المقبل"، 2 مايو 2023. https://unsmil.unmissions.org/women-high-council-state-and-house-representatives-join-advocate-more-representation-libya%E2%80%99s-future.

[14] بيان الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي أمام مجلس الأمن"، 18 أبريل 2023. https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/20230418-unsc_delivered_eng.pdf#page=3.

[15] القانون رقم (4) لسنة 2012 بشأن انتخاب المؤتمر الوطني العام"، المادة 15، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، تم الوصول إليه في 3 أكتوبر 2024
https://security-legislation.ly/latest-laws/law-no-4-of-2012-on-electing-the-general-national-congress/.

[16] المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: نظرة في التشريعات الانتخابية حتى اليوم". الصفحات 28-29، يوليو 2024،
https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/07/womens-political-participation-in-libya-a-review-of-electoral-legislation-to-date-2023.

[17] المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا: نظرة في التشريعات الانتخابية حتى اليوم". الصفحات 33-34، يوليو 2024،
https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/07/womens-political-participation-in-libya-a-review-of-electoral-legislation-to-date-2023.

[18] اللجنة الدولية للحقوقيين: "نحو عدالة انتقالية مراعية للنوع الاجتماعي في ليبيا: معالجة الجرائم الجنسية والمبنية على النوع الاجتماعي المرتكبة ضد المرأة"، مارس 2022، https://www.icj.org/wp-content/uploads/2022/03/Libya-Gender-responsive-transitional-justice-process-publications-briefing-paper-2022-ARA.pdf

[19] "إحاطة نائبة الممثل الخاص للأمين العام، خوري، أمام مجلس الأمن الدولي"، 20 أغسطس 2024. https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/dsrsg_koury_remarks_aug_2024.pdf.